

تحديات نمو الكيانات صغيرة الحجم والمتوسطة

The challenges of SME growth

عبلة قشاطفي ،

Abla Geuttatfi,

جامعة البليدة 02 (الجزائر)، guettafikenn@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2024/07/15 ؛ تاريخ القبول : 2024/07/21 ؛ تاريخ النشر : 2024/07/30

ملخص :

تتناول هذه الدراسة موضوع الكيانات صغيرة الحجم والمتوسطة من حيث التحديات التي تواجهها من اجل تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بحيث تبين الدراسة أن أصحاب الكيانات صغيرة الحجم والمتوسطة في الدول النامية يواجهون العديد من الصعوبات، على رأسها صعوبة التمويل، منافسة القطاع السوق السوداء، نقص في البنى التحتية، وان كانت هذه العقبات تختلف من دول إلى أخرى حسب مستوى التنمية وواقعها، غير انه توجد العديد من الجهود المبذولة من الدول النامية لتذليل هذه الصعوبات ومرافقة الكيانات صغيرة "ح" والمتوسطة لضمان استمراريتهما ونجاحها.

الكلمات المفتاح : الكيانات الصغيرة والمتوسطة، تحديات النمو، التمويل.

تصنيف JEL : G39, H25, K49

Abstract:

This study deals with the subject of small and medium enterprises in terms of the challenges they face for the development of small and medium enterprises, so that the study shows that the owners of small and medium enterprises in developing countries face many difficulties, on top of which is the difficulty of financing, competition with the informal sector, weak infrastructure, although these obstacles vary from one country to another according to the level of development and its reality, but there are many

efforts made by developing countries to overcome these difficulties and accompany small and medium entities. To ensure its continuity and success

Keywords: Small and medium enterprises, Growth challenges, Funding

Jel Classification Codes : G39, H25, K49

I- تمهيد :

يعتبر التمويل من أهم متطلبات دعم الكيانات الصغيرة الحجم والمتوسطة وتنميتها في بشرط توافر المناخ التشريعي والعوامل المساعدة على ذلك والظروف المناسبة للنهوض بهذا القطاع الواعد ومساهمته في التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يحتاج إلى مساندة ودعم القطاع المصرفي لهذه الكيانات من خلال تيسير حصولها على التمويل اللازم سواء بآليات التمويل التقليدية أو صيغ التمويل الإسلامي. وبالرغم من تلك الأهمية المتزايدة للكبرى للكيانات الصغيرة والمتوسطة إلا أن تطورها ونموها تعترضه مجموعة من المشاكل والتحديات والتي حالت دون أن تصل إلى مستويات أعلى مما عليه اليوم إذا ما قارنا ذلك بالاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الموجهة لتدعيمها، وعليه فإن هذه الدراسة تعالج الإشكالية التالية: ما هي التحديات التي تقف أمام نمو الكيانات الصغيرة والمتوسطة، وما هي دعائم وسبل معالجة وتحقيق هذه التحديات؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- ماهية الكيانات الصغيرة الحجم والمتوسطة؛
- التحديات التي تواجه الكيانات الصغيرة الحجم والمتوسطة؛
- تجاوز تحديات الكيانات الصغيرة الحجم والمتوسطة.

أولاً: ماهية الكيانات الصغيرة والمتوسطة:

1- تعريف الكيانات الصغيرة والمتوسطة:

على الرغم من كثرة الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع الكيانات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه لا يوجد تعريف فريد، إذ أن كلمة صغيرة الحجم ومتوسطة لها مفاهيم نسبية تختلف من قطاع إلى آخر ومن دولة لأخرى، مما أدى إلى انفرد كل دولة بتعريف خاص بها، ويرجع ذلك إلى اختلاف معايير التصنيف المعتمدة في كل بلد نتيجة اختلاف الإمكانيات والموارد ومستويات التطور الاقتصادي من دولة لأخرى¹.

إذ تعرفها منظمة الاسكوا التابعة للأمم المتحدة الكيانات الصغيرة والمتوسطة على انها " ليست كيانات تابعة، أي مستقلة توظف أقل من عدد معين من المستخدمين ويختلف العدد حسب الدولة، فالأكثر شيوعاً للحد الأعلى للمستخدمين في الكيانات المتوسطة هو 250 مستخدم أكاما هو في الاتحاد الأوروبي، ولكن هناك بعض الدول التي تحدده ب 200 مستخدم، بينما الولايات المتحدة حددت عدد المستخدمين فيها بأقل من 500 مستخدم، أما الكيانات الصغيرة غالباً ما يكون عدد المستخدمين أقل من 50 مستخدماً، بينما الكيانات متناهية الصغر تحدد على الأكثر ب 10 مستخدمين، وفي بعض المرات 5 مستخدمين².

بالنسبة لتعريف الكيانات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 المؤرخ في 10 جـانفي 2017، على انها الكيانات الصغيرة والمتوسطة التي تهدف إلى إنتاج سلع أو تقديم خدمات ومهما كان وضعها القانوني تشغل ما بين 01 الى 250 عاملاً، ولا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 04 ملايين دينار جزائري، أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي 01 مليار دينار جزائري، وتمتعها بالاستقلالية.

2- أصناف الكيانات الصغيرة والمتوسطة:

يوضح الجدول رقم 01 التالي أصناف الكيانات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري:

الجدول رقم (1): أصناف الكيانات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون دج)	مجموع الحصيلة السنوية (مليون دج)
مصغرة	من 01 - الى 9	أقل من 40	أقل من 20
صغيرة	من 10 - الى 49	أقل من 400	أقل من 200
متوسطة	من 50 - الى 250	400 - 4 مليار دينار	200 - 1 مليار دينار

المصدر: وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، متوفر في الموقع الالكتروني التالي:

<https://www.industrie.gov.dz/soutien-pme/>، تاريخ الاطلاع: 2024/04/20.

3- خصائص الكيانات الصغيرة والمتوسطة :

يمكن إبراز خصائص الكيانات الصغيرة والمتوسطة في النقاط³:

- ✓ انخفاض حجم رأس المال المستثمر اللازم لتأسيسها وتشغيلها مقارنة مع الكيانات الكبيرة؛
- ✓ سهولة الإدارة ومرونتها جراء تركز إدارة معظم هذه الكيانات في شخص مالكيها؛
- ✓ بساطة التكنولوجيا المستخدمة وكذا التنظيم وقلة القوى العاملة وانخفاض تكاليفها؛
- ✓ ارتفاع قدرتها على الابتكار والتجديد والإنجاز والقدرة على تحمل المخاطر؛

تحديات نمو الكيانات الصغيرة والمتوسطة

- ✓ تؤدي دورا هاما في توفير مناصب الشغل والحد من البطالة؛
- ✓ القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات المستهلكين؛
- ✓ تعتبر مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعرفة والخبرات؛
- ✓ ارتفاع جودة الإنتاج كونها تعتمد على مجالات عمل متخصصة كما أن العمل فيها يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفق الأذواق المستهلكين؛
- ✓ محلية النشاط فهي تواجه سوقا محدودة إذ تلبي رغبات عدد محدود من المستهلكين؛
- ✓ القدرة على الانتشار الجغرافي بين المناطق الجغرافية الواسعة.

ثانيا: التحديات التي تواجه الكيانات الصغيرة والمتوسطة

تواجه الكيانات الصغيرة والمتوسطة العديد من التحديات، حيث أن هذا القطاع مازال يشكو من تحدي الحصول على التمويل والضمائم، عدم ملائمة ظروف العمل والقوانين والتشريعات، وتواضع البنية التحتية والمصرفية، ونقص المعلومات، وضعف الخبرات في مجال تسويق المنتجات، وعدم انتشار ثقافة المبادرة والابتكار، كما أن عددا كبيرا من هذه الكيانات يعمل في القطاع الخفي، ويستهدف الأسواق المحلية وهو بالتالي غير قادر على المنافسة محليا وفي خارج البلاد.

وبينت الدراسات المتعلقة بوجهة نظر الكيانات حول العالم فيما يتعلق بأكثر تحديات تواجهها، أن خدمات البنية الأساسية مثل التزويد بالطاقة (الكهرباء، الغاز، الوقود...)، بالإضافة إلى عدم توفر التمويل، والمنافسة غير العادلة من القطاع المخفي، وارتفاع معدلات الضريبة، وعدم الاستقرار السياسي وانتشار الفساد تمثل أكبر التحديات.

وبالرغم من أن قائمة القيود والتحديات الكيانات الصغيرة والمتوسطة طويلة ويصعب حصرها كلها أو تبويبها بطريقة واحدة، فيمكن لأغراض التحليل، وبناء على الأدبيات ذات العلاقة، تبويب هذه التحديات في ثلاثة أقسام وهي⁴:

- ✓ التحديات المؤسسية والتنظيمية؛
- ✓ والتحديات التمويلية؛
- ✓ والتحديات المرتبطة بقدرات المؤسسة.

1 - التحديات المؤسسية والتنظيمية:

ترتبط هذه التحديات باللوائح والتشريعات والقوانين والبنية التحتية التي تؤثر على بيئة وتكلفة الأعمال بشكل عام، بحيث تمثل التحديات التنظيمية والتشريعية في "التعقيد في إجراءات إنشاء الكيانات صغيرة الحجم، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، حيث تعاني الكيانات صغيرة الحجم من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الاقتصادية، الصحية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، دوائر المواصفات والمقاييس وغير ذلك)، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين هذه الجهات وبين الجهات الناضمة للكيانات صغيرة الحجم في حال وجدت⁵، إلا أن الكيانات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي تتأثر أكثر من غيرها بالتحديات المؤسسية، نظرًا إلى أن تلك الكيانات لا تمتلك الإمكانات التي تمتلكها الكيانات الكبيرة لتجاوز تلك التحديات أو التعامل معها، بينما لا تلتزم الكيانات العاملة في القطاع الخفي بالقوانين والقواعد الرسمية السائدة⁶.

2- التحديات التمويلية:

تعد أكبر تحدي تواجهه الكيانات صغيرة الحجم والمتوسطة، والتي "تتجلى في صعوبة فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب، مثل الحصول على القروض من المصارف التجارية، وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه الكيانات ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة، إما لجهة عدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف، أو لجهة صعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط وفترات التسديد، كذلك الصعوبات المالية الذاتية للكيان من حيث عدم انتظام التدفقات المالية الداخلة الذي يزيد من درجة مخاطر الائتمان المندوح لها⁷.

وهذا ما يجعل الكيانات صغيرة الحجم والمتوسطة أمام خيار حتمي، ألا وهو اللجوء إلى طرق التمويل التقليدية ممثلة في القروض المصرفية، بل نجد أن المصارف تحتفظ كثيرًا عند تمويل هذه الكيانات، والسبب في ذلك قد يعود إلى خطر منح الائتمان لهذا النوع من الكيانات جرد مرتفع، نظرا لنقص الضمانات وانعدام تقنيات تسيير المخاطر عند هذه الكيانات (مخاطر الصرف، مخاطر تغير معدلات الفائدة...)، والملاحظ هنا أن المصارف تطالب بتطوير أسلوب التسيير المالي للكيانات صغيرة الحجم والمتوسطة في ظل نظام مصرفي متخلف⁸.

وبالرغم من إنشاء عدد من الاقطار العربية مؤسسات وصناديق خاصة لتمويل أنشطة الكيانات صغيرة الحجم والمتوسطة، على غرار مصرف تمويل الكيانات صغيرة الحجم والمتوسطة في

تحديات نمو الكيانات الصغيرة والمتوسطة

تونس، والصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر، والبنك الشعبي في المغرب، والصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن⁹، صندوق ضمان القروض للكيانات صغيرة الحجم والمتوسطة¹⁰، هذا الجهاز الذي عرف في تنظيمه إصلاحات معتبرة سنة 2017 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 17-193 المؤرخ في 11 جويلية 2017، كما تم إعادة النظر في النظام القانوني للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة قصد تمكينه من تمويل المشاريع الصغيرة لفئة الأشخاص الباطلين ما بين 35 و 50 سنة، بالإضافة إلى إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الموجه للأسرة المنتجة¹¹، إلا أن قطاع الكيانات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، مازال يشكو من قلة الحصول على التمويل، وسجلت الاقطار العربية مستويات متدنية من نسبة الكيانات ذات الحجم الصغيرة والمتوسطة المتحصلة على القروض بالمقارنة مع أقاليم العالم الأخرى، ماعدا دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

ويرتبط نقص التمويل الموجه إلى الكيانات ذات الحجم الصغيرة والمتوسطة بقصور في ثلاثة عوامل رئيسية وهي¹²:

2-1- الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع المالي: يشمل مجموعة القوانين والأنظمة التي

تحدد نطاق وعمق المؤسسات المالية، والأدوات التمويلية، والأسواق العاملة في بلد معين.

2-2- البنية التحتية التمويلية: وتشمل معايير المحاسبة والمراجعة، ونظم تقييم الجدارة

الائتمانية والسجلات والمكاتب الائتمانية، ونظم الضمان وقوانين الإفلاس وتطور أنظمة التمويل من خلال المساهمة في رأس المال، وأنظمة المدفوعات والتسوية.

2-3- إمكانيات الكيانات التمويلية: تشمل مدى ملائمة أنظمة الإقراض التي تعمل بها

والتي عادة ما تكون مناسبة للقروض الكبيرة أكثر من القروض الصغيرة.

4- تحديات المرتبطة بإمكانات الكيان:

تتمثل بشكل رئيسي في ما يلي¹³:

- استهداف الأسواق المحلية المشبعة وضعف إمكانيات التصدير والتعامل مع الأسواق

الخارجية؛

- نقص الإلمام بطبيعة الأسواق الداخلية والخارجية؛

- الخبرات المحدودة لأصحاب الكيان؛

- عدم توفر المهارات اللازمة في أسواق العمل المحلية؛

- انحصار نطاق نشاطها في مجموعة صغيرة من الموردين والعملاء؛
- ضعف القدرة الابتكارية والبطء في تبني وسائل الإدارة الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للنفوذ للأسواق؛
- ضعف قدرتها على التعامل مع محيطها الخارجي خاصة فيما يتعلق بتكوين التحالفات والشراكات مع الكيانات الكبرى؛
- فضلا عن التحديات التي تجدها تلك الكيانات في تلبية شروط القروض، خاصة من حيث الضمانات والالتزام بشفافية المعلومات ومسك حسابات مالية منتظمة ومدققة؛
- وضعف في تطبيق التشريعات واللوائح التنظيمية في مجالات تسجيل الأصول واستصدار التراخيص والضريبة وقوانين العمل.

ثالثا: تجاوز تحديات الكيانات الصغيرة والمتوسطة

1- تجاوز التحديات غير التمويلية:

تتضمن هذه التحديات نوعين وهما التحديات المرتبطة ببيئة الأعمال والمتعلقة بالقيود التنظيمية (العمل، والتراخيص، وإدارة الضرائب) واللوائح والتشريعات، والإخلال بتطبيق القوانين وعدم ملاءمة البنية التحتية، والتي تؤثر على أداء ودور الكيانات الصغيرة الحجم والمتوسطة، أما النوع الثاني من التحديات فيتعلق بضعف قدرات الكيانات ذاتها، ويتم معالجة هذه التحديات من خلال تحسين بيئة الأعمال وتطوير قدرات الكيان الذاتية.

1-1- تحسين مناخ الأعمال:

من بين أكبر خمسة عوائق غير تمويلية، تشكو منها الكيانات في مجال بيئة الأعمال هي عدم توفر خدمات الكهرباء، وتعقيدات الإجراءات التنظيمية، وارتفاع معدلات الضريبة، والممارسات غير العادلة من جانب القطاع غير المنظم، والفساد:

-تذليل إجراءات الدخول والخروج من الأسواق والضممانات وقوانين العمل؛

-تحسين البنية التحتية؛

-تخفيف الأعباء الضريبية وتحديد وفق خاصيات وطبيعة الكيان؛

-تحسين النفوذ إلى الأسواق؛

-تشجيع المساهمة في المناقصات العمومية الحكومية؛

-إدماج الكيانات الغير رسمية في القطاع الرسمي؛

-تقييم برامج تطوير الكيانات صغيرة الحجم والمتوسطة لتحسين أدائها.

1-2- تطوير إمكانيات الكيانات الذاتية:

بتطوير برامج لإنشاء ودعم الكيانات صغيرة الحجم والمتوسطة: بتخصيص برامج لمساعدة رواد الأعمال على إطلاق استثماراتهم الخاصة وتزويدهم بالمعلومات عن الأسواق وطرق الإدارة والتنظيم، وتقديم الدعم اللوجستي والمؤسسي لهم من خلال التدريب المناسب وتوفير دليل إرشادي لصغار المستثمرين ومساعدتهم على ترجمة أفكارهم إلى مشاريع قابلة للتنفيذ والاستمرار، ومساعدة الكيانات في عدم التعثر خلال السنوات الأولى من المشروع، تعتبر من الإجراءات الضرورية لتفعيل دور الكيانات الصغيرة والمتوسطة في النمو والتشغيل، خاصة في الدول النامية، ويدخل في إطار دعم إمكانيات الكيانات كذلك تنظيم دورات تدريبية حول مواضيع هامة بالنسبة للكيان مثل التسويق، وإعداد البيانات المالية، وإدارة التدفقات النقدية، وكيفية إعداد وثائق المناقصات، والتعرف على أسواق التصدير وآليات تنمية الصادرات، وحوكمة الكيانات صغيرة "ح" والمتوسطة.

اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: أدركت الحكومات أهمية اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الكيانات صغيرة "ح" والمتوسطة لتحسين نفاذها للمعرفة وللأسواق وزيادة قدرتها التنافسية، لكن تبقى تلك الكيانات في عديد من الدول النامية غير كافية في تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأسباب مختلفة بعضها راجع لأسباب خاصة بالكيان نفسه مثل عدم رغبة صاحب الكيان وعدم توفر الموظفين المتخصصين والمعلومات اللازمة حول التقنيات المتوفرة، وارتفاع تكلفة الاستثمار في تلك التكنولوجيات، بينما تتعلق الأسباب الخارجية بتوضاع البنية التحتية بالإضافة إلى عوامل أخرى اجتماعية وثقافية وتنظيمية، وللتغلب على العوائق الداخلية، أنشأت الحكومات في عديد من الدول برامج لتشجيع رواد الأعمال والكيانات صغيرة "ح" والمتوسطة على اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال توفير التمويل اللازم والتوجيه والتدريب.

تحفيز الامكانية على الابتكار لدى الكيانات صغيرة "ح" والمتوسطة: يعد الابتكار أحد أهم رافعات النمو في الاقتصاد خاصة من حيث تأثيره الإيجابي على إنتاجية عناصر الإنتاج مثل العمل ورأس المال، ومن بين وسائل تدخل الحكومات التي يمكن أن تسهم من خلالها في دعم الابتكار هي تشجيع الكيانات الصغيرة "ح" والمتوسطة وخاصة المستحدثة منها على الابتكار، نظرا لمساهمتها الهامة في الإنتاج والتشغيل، وقد زادت أهمية تشجيع القدرات الابتكارية لدى تلك الكيانات نظرا إلى

أن التطورات التقنية وتغيرات طبيعة الأسواق التي أصبحت أكثر خصوصية مكنت تلك الكيانات من تجاوز التأثير السلبي للحجم على قدرتها على الابتكار والتجديد، وقد قام عدد من المنظمات الدولية ومؤسسات البحوث بدراسة أفضل الطرق زيادة دور تلك الكيانات في جهود النهوض بالابتكار، ومن بين المنظمات التي عكفت على هذا الموضوع هي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي قامت باقتراح عدد من السياسات الكفيلة بتشجيع الابتكار لدى الكيانات صغيرة "ح" والمتوسطة بناء على تجارب أربعين دولة في ذلك الخصوص وصنفت أهم السياسات المقترحة في ذلك الخصوص في أربعة مجالات تتمثل في:

✓ نشر ثقافة الأعمال وتوفير الظروف الملائمة؛

✓ تحسين النفاذ إلى المعلومات والمعرفة؛

✓ تعزيز قدرات وكفاءات رواد الأعمال؛

✓ تحسين بيئة تطوير الأعمال والابتكارات الاجتماعية.

2- تحسين الولوج إلى التمويل:

تواجه الكيانات صغيرة "ح" والمتوسطة عقبات أكبر في الولوج إلى التمويل من الكيانات الكبيرة وكذلك من حيث تكلفة الائتمان، لهذا السبب انكبت جهود عدد كبير من المنظمات الدولية والمؤسسات البحثية حول سبل تحسين نفاذ الكيانات صغيرة "ح" والمتوسطة إلى التمويل، ومن أبرز وأحدث تلك الجهود تقرير دليل سياسات تمويل الكيانات صغيرة "ح" والمتوسطة الذي قام بإعداده فريق عمل تمويل الكيانات صغيرة "ح" والمتوسطة بتكليف من مجموعة العشرين وبتركية من عدد من المؤسسات التمويلية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وهذا الدليل يبيّن على تقرير سابق أنجزه نفس الفريق في عام 2010 حول "توسيع نفاذ الكيانات صغيرة "ح" والمتوسطة للخدمات المالية في العالم النامي" يلخص تجارب 164 دولة ويعطي توصيات في ثلاثة مجالات وهي التشريع والتنظيم والإشراف، والبنية الأساسية للأسواق المالية، والتدخل الحكومي وآليات الدعم، ويعطي الدليل مجموعة شاملة من السياسات والممارسات الجيدة، والتدابير والمبادئ التوجيهية، والدروس المستخلصة من تجارب الدول، والتوصيات، وتشمل أهم الاقتراحات التي تمخضت من واقع التجارب الدولية لتجاوز أو تخفيف عقبات التمويل بالنسبة للكيانات الصغيرة والمتوسطة التوجهات التالية:

✓ الرفع من وعي الكيانات صغيرة "ح" والمتوسطة وتحفيز المؤسسات التمويلية؛

- ✓ تطوير أدوات تمويل مبتكرة؛
- ✓ خلق خدمات تقديم المعلومات وتقييم الاستحقاق الائتمانية للحاصلين على القروض؛
- ✓ محاولة وضع برامج لضمان الائتمان؛
- ✓ تعزيز الامكانية التقنية والفنية للمؤسسات المالية والكيانات ذات العلاقة؛
- ✓ تشجيع الشفافية والإفصاح بحيث تطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها وبالشفافية يسمح بزيادة في النفاذ إلى التمويل.

3- تلقي الدعم من الحكومة لتمويل الكيانات صغيرة "ح" والمتوسطة:

- بالنظر لأهمية قطاع الكيانات صغيرة "ح" والمتوسطة، إتخذت الحكومات تدابير متنوعة لمساعدة حصول هذه الكيانات على التمويل الضروري، وتتراوح هذه التدابير بين¹⁴:
- 1- إدخال تسهيلات للحد من الحواجز القانونية /التنظيمية القائمة؛
 - 2- تنمية وتطوير سوق تمويل الكيانات صغيرة "ح" والمتوسطة بصورة شاملة من خلال وضع إجراءات جديدة؛

3- إعطاء دفعة لسوق أو قوة تحفيزية لإقراض الكيانات صغيرة "ح" والمتوسطة .

تأثير هذه السياسات متفاوت على بيئة العمل المصرفي الخاص بالكيانات صغيرة "ح" والمتوسطة حسب السياق القطري والزمني، وعلى الرغم من أن بعض التدابير تبدو أكثر نفعا وفائدة من غيرها، إلا أنه لا يوجد إطار موحد لتحقيق فعالية المساندة الحكومية لقطاع العمل المصرفي المعني بالكيانات صغيرة "ح" والمتوسطة.

يمكن أن تتخذ من الإصلاحات التي تساند حصول الكيانات صغيرة "ح" والمتوسطة على التمويل رصد وخفض العقبات القانونية والتنظيمية القائمة مثل تلك المذكور أعلاه، وقد ينطوي ذلك في أحد البلدان على تبسيط شروط ومتطلبات المحاسبة أو عمليات انخراط هذه الكيانات في رحاب القطاع النظامي الرسمي، ويمكن أن يعني ذلك في بلد آخر تخفيض المتطلبات الرأسمالية الخاصة بحفاظ الكيانات صغيرة "ح" والمتوسطة عن طريق مثلا الاستثناءات من القواعد التنظيمية الدولية المصممة بشأن القروض الكبيرة المرتقب منحها .

قد تقوم الحكومات أيضا باتخاذ إجراءات لدعم حصول الكيانات صغيرة "ح" والمتوسطة على التمويل عن طريق توفير السلع والخدمات العامة الموجهة للأسواق غير المكتملة النضج وفي

حالات إخفاقات الأسواق، ويمكن أن يكون ذلك مفيداً أو خاصة في البلدان التي يصعب فيها الحصول على معلومات شفافة، وعلى جانب الطلب، تستطيع الحكومات توفير التدريب للكيانات الصغيرة "ح" والمتوسطة على إعداد البيانات المالية اللازمة، وفي جانب العرض، يمكن أن تعمل الحكومات على بناء أو تدعيم البنية الأساسية للمعلومات الائتمانية على المستوى الوطني، بما في ذلك إنشاء أجهزة للاستعلام والتصنيف الائتماني وسجلات الضمانات ويرى الخبراء أن إنشاء هذا النوع من البنية الأساسية يمثل دوراً مهماً ويمكننا لأية حكومة، ويتم تأييد هذا الرأي بالشواهد الدالة على الأثر الإيجابي للسجلات الائتمانية على الحصول على التمويل.

إلا أن الدوافع والأسانيد أقل وضوحاً بشأن التدخل الحكومي المباشر في السوق المصرفية، ولكن من الجلي أن معظم الحكومات تتدخل في هذه السوق بطرق من الطرق، ويمكن أن تتضمن هذه التدخلات الإقراض المباشر من قبل الكيانات التابعة للحكومة وبرامج الائتمان الموجهة، حيث تقوم الحكومة بتقديم رأس المال للمصارف لأغراض خاصة بإقراض الكيانات الصغيرة "ح" والمتوسطة، ويمكن أن تستلهم هذه التدخلات توجهاتها من الأستواق التي تعاني من قصور التطور والتنمية حيث لم تهتم المصارف في السابق بالكيانات الصغيرة "ح" والمتوسطة، وبما أن المصارف تستهدف هذه الكيانات كقطاع محقق للربحية، فإن هذه التدخلات الحكومية قد تنجر عنها مخاطر تشويه السوق وخلق نتائج وتداعيات غير مقصودة، والواقع أن ضمانات القروض، حيث تشترك الحكومات في تحمل جزء من المخاطر الائتمانية للقروض المقدمة لهذه الكيانات، قد أصبحت تدخلاً شائعاً إلى حد كبير، ولكن الدراسات المعنية بهذه البرامج أشارت إلى بعض النتائج المتباينة بشأن فعالية هذه التدخلات.

على الرغم من اختلاف وجهات النظر على صعيد السياسات بشأن المزايا والاستحقاقات النسبية للتدخل الحكومي، فإن المصارف نفسها تطبق على ما يبدو الكثير من هذه السياسات، وخاصة المؤدية إلى تحسين إدارة المخاطر، فعلى سبيل المثال، أشار 70 % من مصارف البلدان النامية المشمولة في أحد الدراسات إلى أن وجود أجهزة للاستعلام والتصنيف الائتماني في بلدانها أدى إلى تسهيل إقراض الكيانات الصغيرة "ح" والمتوسطة، ويوضح ذلك أولاً أن الحكومات تتخذ تدابير للحد من بعض الحواجز الماثلة أمام العمل المصرفي المعني بهذه الكيانات، وثانياً استجابة المصارف وتقديرها لهذه التدابير ومع ذلك، وبينما تستطيع الحكومات إجراء تدخلات مفيدة ومحل إجماع، إلا أنه يجب تقييم كل تدخل من هذه التدخلات على أساس كل حالة على حدة.

استنتاجات وتوصيات:

تبين من خلال هذا الدراسة أن الكيانات صغيرة "ح" والمتوسطة تواجه عدة تحديات ومعوقات لتحقيق النمو والتوسع في نشاطها، وهذه التحديات تمس مجال التشريعي والتنظيمي، البنية التحتية، مجال النفاذ إلى التمويل، ومن أجل النهوض بدور وقدرة الكيانات صغيرة "ح" والمتوسطة في توفير فرص العمل إذا ما تم دعمها وتوفير الظروف الملائمة لها، وبالإضافة إلى إسهامها في جهود النمو والتشغيل، فإن هذه الكيانات تساهم في إحداث التنمية من خلال الابتكار والتشجيع على المنافسة وتنويع الاقتصاد وزيادة قدرته التنافسية، لذا حاولنا من خلال هذا الدراسة استعراض بعض السبل المتاحة والممكن تطبيقها في ضوء التجارب الدولية لتجاوز تلك التحديات خاصة من حيث توفير بيئة أعمال ملائمة وديناميكية تساهم في إنشاء وتطوير الكيانات، وتحسين نفاذها إلى التمويل بالإضافة إلى تنمية قدراتها الذاتية وتسهيل نفاذها إلى الأسواق، وعلى هذا الأساس فإنه يمكن تقديم التوصيات الآتية:.

✓ ضرورة تأطير الحكومات لسوق الإقراض لتصحيح التشوهات في تخصيص الموارد التمويلية من خلال توفير مزيد من المعلومات حول الكيانات صغيرة "ح" والمتوسطة وتوزيع المخاطر بشكل أكثر توازناً بين مختلف المتعاملين في سوق الإقراض، وتشجيع المنافسة بين المصارف، وتوفير حوافز لتوفير أدوات تمويلية مبتكرة ونماذج إقراضية أكثر ملائمة، من خلال تطوير التشريعات المصرفية، لاسيما من خلال إنشاء مزيد من مكاتب الاستعلام الائتماني وسجلات المقترضين وتحسين الولوج إليها، وإرساء آليات كفؤة لتأمين وضمان قروض لهذه الكيانات، وإزالة العوائق التشريعية أمام مشاركة صناديق الأسهم ورؤوس الأموال المخاطرة في تطوير الموارد المالية المتاحة لتلك الكيانات.

✓ هنا كحاجة ملحة لتحسين بيئة الأعمال من خلال النهوض بنوعية القوانين والتشريعات وتقليص الفجوات بين نصوص القوانين والتنفيذية وتطبيقها على أرض الواقع، واتخاذ التدابير التي من شأنها أن خفض من تكلفة الأعمال وتقلص عدد الإجراءات والوقت المتطلب في التعامل مع الأجهزة الحكومية، ويتطلب تحقيق ذلك كله مشاركة كل الأطراف المعنية في تلك الجهود.

✓ كما أن الكيانات صغيرة "ح" والمتوسطة بحاجة للمساعدة لتحسين جدارتها الائتمانية، كذلك فإن المصارف في حاجة إلى تحسين أدواتها أو شروطها الإقراضية للتعامل بشكل أفضل مع هذه السوق،

وهنا كحاجة أيضًا إلى تطبيق الإصـاحات التشريعية والتنظيمية لتمهيد الطريق لهذه التغييرات لاسيما من خلال الحث على الشفافية والإفصاح عن المعلومات الائتمانية والمالية الخاصة بتلك الكيانات. ✓ استغلال فترة مرور الكيانات صغيرة "ح" والمتوسطة مرحلة المؤسسة الناشئة لتجاوز التحديات التي يمكن أن تواجهها في المستقبل.

الإحالات والمراجع:

- ¹ - عناني ساسية (2014)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد، 16، ص: 93.
- ² - الاسكوا (ESCWA)، منظمة الامم المتحدة، الرابط الالكتروني: <https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A9-%>
- ³ - عناني ساسية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 93 - 94 .
- ⁴ - تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المحور العاشر، ص: 220، متوفر على الموقع الالكتروني: www.lasportal.org/.../تفع20%-20%المحور20%-20%... تاريخ الاطلاع: 2024/04/20.
- ⁵ - أحمد حسين المشهراوي، وسام أكرم الرملاوي (2015)، أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الاجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ص: 146.
- ⁶ - تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 220.
- ⁷ - أحمد حسين المشهراوي، وسام أكرم الرملاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 144.
- ⁸ - قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب (2006)، محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، أيام 20 / 21 و 22 نوفمبر، جامعة بسكرة، ص: 09.
- ⁹ - تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 222.

¹⁰ - المرسوم التنفيذي رقم 17-193، المؤرخ في 11 جويلية 2017، المتعلق بتعديل في القانون الاساسي لصندوق ضمان القروض للكيانات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 36 لسنة 2017.

¹¹ - قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

¹² - تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 222.

13 - المرجع السابق، ص: 231.

¹⁴ -le guide des services bancaires aux pme, services-conseil de l'ifc | accès au financement, site web : ifc.org